الشرطة اليابانية في ظل الاحتلال الأميركي 1945-1954

م . د كاظم هيلان محسن

جامعة البصرة- كلية التربية

المقدمـــــة :

تعرضت اليابان في حقبة الاحتلال الأميركي الى تغييرات شاملة في مؤسساتها وبناها الارتكازية، وتفكيك كل مصادر قوتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية. والشرطة احد هذه المؤسسات التي تعرضت الى تغييرات كبيرة في بنيتها ودورها وقوتها في المجتمع الياباني، وكان طبيعيا ان تكون الشرطة مستهدفة من سلطة الاحتلال لانها احد اهم ادوات الدولة في علاقتها بالمجتمع، فمن خلال الشرطة يمكن للدولة فرض سيطرتها على النظام والامن والسلامة العامة، فالشرطة هي الذراع المرئية للحكومة في المجتمع، والوصلة بين الدولة والمجتمع، وآلة القوة الرسمية والشرعية المحتكرة لها، والية للسيطرة الاجتماعية، تنظم السلوك العام وتردع النشاط الاجرامي. واذا ارادت الدولة فرض أيدلوجية معينة فان الشرطة تكون احد اهم ادواتها من خلال ممارسة القمع السياسي والفكري والنشاط الرقابي والتجسسي على الشعب.

وهذا البحث محاولة لدراسة الشرطة اليابانية وما تعرضت له من تغيير في قوانينها المنظمة لعملها وعلاقتها بالسلطة السياسية في حقبة مهمة من التاريخ الياباني، تبدأ مع الاحتلال الأميركي (1945-1952) وتنتهي في عام 1954 مع الغاء الحكومة اليابانية المستقلة لقانون الشرطة الذي فرضه المحتلين وتشريع قانون جديد. ولأجل بيان اهمية التغيير الذي حدث في الشرطة اليابانية في حقبة الاحتلال الاميركي سيعود البحث الى حقبة ما قبل الاحتلال ليعطي صورة موجزة ومركزة عن تطور الشرطة اليابانية منذ بداية تشكلها حتى هزيمة اليابان في الحرب العالمية الثانية واستسلامها للحلفاء.

الشرطة اليابانية قبل الاحتلال الأميركي :

كان نظام الشرطة اليابانية في عهد التوكوجاوا Tokugawa (1603-1867) (1) بسيطا، فاليابان كانت معزولة اختياريا عن التواصل مع العالم الخارجي(2)، والنظام كان نظاما إقطاعيا، الإمبراطور فيه كان يملك ولا يحكم،

والحكم الحقيقي بيد الحكام العسكريون المعروفون بالشوجون Shogun ، ومن ثم فان تطبيق القانون كان يعني فرض ارادة الشوجون على العشائر والإقطاعيات وجمع الضرائب، وقد تركت هذه المسؤولية الى حكام الإقطاعيات المعروفين بالدايمو Daimyo، الذين كانوا يمارسوا سلطتهم الفعلية من خلال الساموراي(3) Samurai . اما الشعب فلم يكن له أي اتصال مباشر مع الحكومة المركزية (4).

ومع عام 1853 شهد نظام التوكوجاوا تهديداً خطيراً وذلك مع وصول بعثة بيري الاميركية (5)، وسقوط العزلة اليابانية، وفتح اليابان للتعامل مع العالم الخارجي بتوقيع معاهدة ايدو (6) Yedo عام 1858، وسقوط حكومة التوكوجاوا في عام 1867. وبداية عهد ميجي (7) Meiji 1867- 1912، ولادراك حكام العهد الجديد ضرورة السيطرة على الوضع الداخلي، ومحاولتهم اقتباس الانظمة الاوربية ، بدءوا بتشكيل نظام شرطة ياباني على غرار انظمة الشرطة الاوربية (8)، من خلال تحويل قسم من الساموراي الى جنود نظامين في ظل نظام تجنيد الزامي او الى شرطة، اذ شكلت اول وزارة للداخلية في اليابان في عهد ميجي، وصارت مؤسسة الشرطة اهم المؤسسات التي تديرها، ولتصبح الشرطة بعد عام 1885 الدائرة الاكثر اهمية ونفوذا للسلطة التنفيذية (9).

لقد امتلكت الشرطة في عهد ميجي سلطات واسعة وحصلت على مكان مهيمن في الحياة اليابانية، وصارت من خلال رئيسها تؤدي دورا مهما في تعين وإزالة رؤساء الوزارات وحكام المحافظات ورؤساء البلديات، وادارة الاموال العامة. فقد مدت الشرطة من خلال المفتشون والوكلاء المحليون والمحققون السريون، تأثيرها الى كل بيت، وصار " الفرد الياباني يخضع للرقابة من الولادة الى الموت"، إذ اضحت الشرطة على علم تفصيلي بالحياة اليومية لكل فرد في اليابان (10).

وفي نهاية القرن التاسع عشر صارت الشرطة اليابانية مؤلفة من ثلاث منظمات رئيسة هي الشرطة المدنية، والشرطة العسكرية، والشرطة الاعلى الخاصة. فالشرطة العسكرية المعروفة بشرطة كيمبتي kempeitai قد اسست عام 1881 على غرار نظام الجندرمة الفرنسي، وكانت المهمة التي شكلت لاجلها هذه الشرطة هي تنفيذ تشريع التجنيد الالزامي، بسبب مقاومة قسم من الاسر الفلاحية له. اما المنظمة الثانية فهي الشرطة الاعلى الخاصة The Special Higher Police المعروفة بشرطة توكو Tokko ، قد اسست لمراقبة النشاطات الفكرية والثقافية، وضمان عدم تهديدها لكيان الدولة ونظام الحكم. وقد كانت هاتان المنظمتان تقومان باعتقال الاشخاص دون تفويض قضائي، ولاسيما اولئك الذين كانت تعدهم الحكومة ذو افكار هدامة للنظام العام، مثل الشيوعيين والتحرريي ن المعارضين للحرب والتوسع. كما انهما لا يترددا في استخدام التعذيب النفسي والجسدي للمعتقلين. وكان من الصعب جدا اثبات براءة من تعتقله هاتين

المنظمتين، اذ لم تكن هناك أي ضوابط ضد استنطاق وارغام المتهمين على الإدلاء بالاعترافات اجبارياً (11).

وقد ادت الشرطة دورا مهما في انتخابات الدايت الياباني (12)، من خلال سيطرتها الكاملة على العملية الانتخابية، وتحكمها بنتائج الانتخابات مستخدمة في ذلك طرق التزوير والضغط على الناخبين والتلاعب بنتائج الانتخابات، التي كانت تنقل من كل المراكز الانتخابية في اليابان الى طوكيو عبر شبكة اتصالات الشرطة (13).

وتوسع دور الشرطة وازدادت سيطرتها على النشاطات السياسية في عام 1931 مع حادثة منشوريا (14)، وادت شرطة توكو دورا فاعلا في ممارسة هذه السيطرة، اذ انها كانت مسؤولة عن الحركات السياسية والاجتماعية، وقد وسع نشاطها باضطراد نهاية الحرب العالمية الثانية. فكانت شرطة توكو تعد تقارير عبر عملائها المنتشرين في صفوف الشعب الياباني عن الاشاعات المنتشرة في الطرقات والاسواق والاماكن العامة الاخرى، والعلاقات الخاصة بين المسؤولين الحكوميين، واهتمامات ونشاطات النواب، والمزاج الشعبي العام، والنشاطات الثقافية والتربوية في البلاد (15).

وبدخول اليابان الحرب العالمية الثانية، توسعت نشاطات الشرطة لتدخل في كل مفاصل الحياة اليابانية (16)، اذ اضحت الشرطة تتولى قائمة طويلة من المسؤوليات منها منع الجرائم والتحقيق فيها، تنفيذ القوانين وترهيب المنتهكين، السيطرة على المرور، الإشراف على الترخيص لعمل المؤسسات المالية والتجارية والخدمية بما في ضمن ذلك البنوك، الاطباء، الحلاقون، الاكشاك التجارية، المدلكين، ومراقبة تنفيذ القوانين واللوائح والتعليمات المتعلقة بالنظافة والصحة العامة، من منع انتشار الامراض التناسلية الى الاشراف على التنظيف الالزامي النصف سنوي للبيوت التي يقطنها عازبون، وكذلك الاشراف على بناء وصيانة مراكز الاطفاء، وحماية الغابات والمصادر الطبيعية الاخرى، والتدخل في عقود العمل، والاتحادات العمالية، ومراقبة تنفيذ المشاريع الصناعية، ومراقبة بيئة الاحياء السكنية والعلاقات الاجتماعية فيها، والسيطرة على المصادر الاقتصادية النادرة من خلال التحكم في الاسعار والاشراف على احتياطات الطوارئ لمنع اندلاع الحرائق في المناطق الحضرية. ان هذه القائمة الطويلة من السلطات التي كانت تتمتع بها الشرطة اليابانية تشير بشكل واضح الى مدى تضخم مسؤولياتها ومن ثم اهميتها في الحياة اليابانية والنظام السياسي (17).

سياسة الاحتلال الاميركى تجاه الشرطة اليابانية :

مع نهاية الحرب العالمية الثانية، واستسلام اليابان في 2 ايلول 1945 دون قيد او شرط، واحتلالها من الحلفاء نظريا ومن الولايات المتحدة عمليا (18)، كان على اليابان تنفيذ ما جاء في انذار بوتسدام (19) 1945، وكل ما يفرض عليها من المحتلين. وهكذا استندت سلطة الاحتلال الى عدد من الوثائق في سياستها تجاه

الشرطة اليابانية، فقد جاء في انذار بوتسدام في المادة العاشرة ان " الحكومة اليابانية ستزيل كل العقبات امام نمو وتشجيع الميول الديمقراطية بين افراد الشعب الياباني، وستشرع القوانين التي تكفل حرية الكلام والدين والفكر فضلا عن احترام حقوق الانسان الاساسية" (20). وحدد الولايات المتحدة هدفها من الاحتلال في وثيقة السياسة الاولية التي اعدتها لجنة تنسيق بين وزارات الحرب والبحرية والخارجية الاميركية في 6 ايلول 1945، في هدفين جوهريين هما (21) :

1- ضمان عدم تجدد الخطر الياباني على الولايات المتحدة او على السلام والامن العالميين.

2- ايجاد الاسس الجوهرية لحكومة مسوؤلة مسالمة، منسجمة مع المبادئ الديمقراطية، وتدعم مبادئ وميثاق الامم المتحدة.

وقد حددت الولايات المتحدة وسائل عدة لانجاز هذين الهدفين كان منها تشجيع الشعب الياباني على تطوير رغبته في الحريات الفردية واحترام حقوق الانسان الاساسية، وتشجيع اليابانيين على تشكيل منظمات ديمقراطية في اطار منظمات المجتمع المدني واضعاف دور الشرطة وتقليص مسؤولياته (22) . والعمل على "تدمير كل ما يتناقض مع اهداف الاحتلال، والابقاء او تعديل كل ما ينسجم معها" (23).

واكدت الولايات المتحدة على ان القائد الاعلى دوغلاس ماك ارثر(24)Douglas MacArthur سيكون له سلطة ادارة اليابان، وستخضع سلطة الامبراطور والحكومة اليابانية له، الذي "ستكون له كل السلطات الضرورية لتنفيذ شروط الاستسلام وتنفيذ السياسات التي وضعت لادارة الاحتلال والسيطرة على اليابان" (25) .

ونظرا لرغبة الولايات المتحدة في انجاز أهدافها بالحد الادنى من الالتزامات من قواتها ومواردها، وجهت الحكومة الاميركية القائد الاعلى الى ممارسة سلطته من خلال دوائر الحكومة اليابانية وبضمنها الامبراطور " الى الحد الذي يحقق الاهداف الاميركية بشكل مرض" وسيسمح للحكومة اليابانية بممارسة سلطتها الاعتيادية في مسائل الادارة المدنية بموافقة القائد الاعلى، الذي سيكون من حقه احداث أي تغيير يراه مناسبا في الحكومة اليابانية والياتها الادارية، او التصرف مباشرةً، اذا وجد ان الإمبراطور او أي سلطات يابانية اخرى تتلكأ في تنفيذ توجيهاته، فسلطة الاحتلال "ستستخدم الحكومة اليابانية لا ان تدعمها" وان " أي تغيير في شكل الحكومة بواسطة الشعب او الحكومة اليابانية في اتجاه تعديل الميول الاقطاعية او الاستبدادية سيسمح بها ويكون مرغوب فيها". اما اذا استخدمت القوة للقيام بهذه التغيرات فان " القائد الاعلى يجب ان يتدخل لضمان امن قواته متى كان ذلك ضرورياً" (26).

ان هذه النصوص التي تضمنتها وثيقة السياسة الاولية التي حددت طبيعة وحدود علاقة القائد الاعلى مع الحكومة اليابانية والامبراطور، تشير بوضوح الى

الرغبة الاميركية في اثارة الاضطرابات داخل المجتمع الياباني، فهي تدعو الشعب الياباني ضمنا الى استخدام العنف للتمرد على الحكومة اليابانية، وفي الوقت نفسه تمنع الحكومة اليابانية من التصدي لهذا العنف، وتمنع القائد الاعلى من التدخل لايقاف أي عنف بهذا الاتجاه، وترسم خطا احمرا عند امن وسلامة قوات الاحتلال فقط.

تأسيساً على ما تقدم، شرعت سلطة الاحتلال منذ وقت مبكر من بدءه في اصدار التوجيهات المؤثرة في دور الشرطة اليابانية. فقد اصدر القائد الاعلى في 4 تشرين الاول 1945 توجيها ضمنه لائحة لحقوق الانسان، إذ امر بإطلاق السجناء السياسيين الذين كان معظمهم من الشيوعيين، وامر الحكومة اليابانية بإزالة " القيود عن الحريات المدنية والسياسية ووقف أي سياسات تمييزية على اساس الجنس او المذهب او الرأي السياسي" وحذر الحكومة اليابانية من ان " كل المسؤولين والعاملين تحت ادارة الحكومة اليابانية سيتحملون شخصيا مسؤولية الالتزام والتمسك بروح هذا التوجيه" (27).

وفي ضوء هذا التوجيه الغي عدد كبير من القوانين التي كانت تستند اليها سلطة الشرطة، ومن هذه القوانين قانون الرقابة والحماية الفكرية 1936 ، وقانون نظام محطات الرقابة 1936، وقانون حماية الاسرار العسكرية 1939، وقانون الدفاع الوطني، وقانون حفظ السلام 1941، وقانون الحجز الوقائي 1941، واكد التوجيه ايضا على الغاء كل المكاتب الموجودة في وزارة الداخلية التي مهمتها متابعة تنفيذ هذه القوانين مثل مكتب الشرطة المعني بالاشراف على المطبوعات والاجتماعات والمنظمات العلنية والرقابة على السينما، والاقسام الاخرى المعنية بالسيطرة على الفكر والخطاب والدين والتجمع (28).

لقد اثارت لائحة حقوق الانسان واخراج السجناء والغاء قوانين السيطرة على الفكر رئيس الوزراء الياباني شيغيرو يوشيدا (Shigeru Yoshida (29 ، الذي اشتكى الى رئيس هيئة اركان المقر العام لسلطة الاحتلال ريتشارد سوثرلند Richard K. Sutherland (30) من عدم استشارة المقر العام للحكومة اليابانية لاتخاذ مثل هذا التوجيه المهم، ورأى ان نشر مثل هذه الاخبار يجعل الامر صعبا على الشرطة للابقاء على احترام المواطنين لها للقيام بدورها في صيانة النظام والقانون. وقد حاول يوشيدا اقناع المقر العام بتطبيق التوجيه على السجناء السياسيين غير الشيوعيين، وابقاء الشيوعيين رهن الاعتقال، الا ان سلطة الاحتلال لم تعر مطالب يوشيدا انتباها ومضت في اخراج كافة السجناء السياسيين (31).

وفي الوقت الذي نزعت فيه سلطة الاحتلال السلاح من الجيش الياباني وكل المنظمات العسكرية وشبه العسكرية، استثنت الشرطة من هذه العملية وسمحت لها بالاحتفاظ بالاسلحة الخفيفة تحت سيطرة قسم السلامة العامة التابع الى قسم الاستخبارات في المقر العام لسلطة الاحتلال (32). وبعد اكتمال عملية نزع سلاح اليابان، اتجهت سلطة الاحتلال الى نزع سلاح اليابان الفكري، فاصدر القائد

الأعلى في 4 كانون الثاني 1946 توجيها اطلق عليه رسميا اسم (ازالة واستثناء الموظفين غير المرغوب فيهم من المكتب العام)، وعرف اصطلاحا باسم حملة التطهير The Purge . تضمن هذا التوجيه برنامجا واسعا لابعاد اليابانيين غير المرغوب فيهم من سلطة الاحتلال والذين تعتقد انهم سيشكلون عائقا امام انجاز اهداف الاحتلال، من الخدمة العامة (33). وقد قدم ماك ارثر لحملة التطهير في بيان صحفي فوصف الحملة بالضرورة "لضرب القيود المفروضة على جهود الشعب الياباني في التقدم نحو الحرية والديمقراطية" (34). اما الجنرال كورتني ويتني (35) Courtney Whitney رئيس القسم الحكومي في المقر العام والمشرف على الحملة، فوصفها بقوله " انها تفجير المواقع الحصينة للقيادات الحكومية ... وأولئك الذين استعبدوا الشعب الياباني وضربوه ... لقد راقبناهم مباشرة، وتمنينا ان تقوم اليابان بتنظيف إسطبلها بنفسها" (36).

لقد كانت حملة التطهير واسعة النطاق شملت كل المرافق الحكومية وغير الحكومية (37)، وبقدر تعلق الامر بوزارة الداخلية والشرطة، فان من شملهم التطهير من موظفي وزارة الداخلية كان 340 موظف، ومن الشرطة 5.073 شرطي، وقد اثرت حملة التطهير على اصحاب المراكز العليا من الشرطة اكثر من نظرائهم الادنى، فسلطة الاحتلال كانت غير قادرة على تطهير كل اعضاء الشرطة او عدد كبير منهم، لانها كانت تدرك أهميتهم لها في مساعدتها في تنفيذ توجيهاتها بدلا من استخدام جنود الاحتلال، وهكذا فقد رؤساء الشرطة في كل المحافظات اليابانية وظائفهم مع ستين مدير محلي وثمان وعشرون مفتش، وكانت نسب التطهير في جهاز الشرطة كالتالي(38):

12% من المدراء المحليين
11% من المفتشين
15.2% من المفتشين المساعدين
12% من العرفاء
3.2% من شرطة الدورية

ولابد من الاشارة الى ان العرفاء وشرطة الدورية المطهرين كانوا مستخدمين لدى شرطة توكو.

وفي 16 كانون الثاني 1946 اصدر القائد الاعلى توجيها ثانيا ألغى وحل فيه الشرطة العسكرية وشرطة توكو، ومنع منتسبي هذين النوعين من الشرطة من القيام بأي نشاط حكومي، وأخرجهم على التقاعد، واكد على قصر عدد الشرطة المدنية على 93.935 وإخراج الفائض من الشرطة على التقاعد (39).

على الرغم من اصدار سلطة الاحتلال توجيهاتها لالغاء انواع الشرطة الخاصة كافة، والابقاء فقط على الشرطة المدنية، فضلا عن الغاء القوانين التي قد تحد او تتعارض مع الحريات الديمقراطية وحقوق الانسان في وقت مبكر من الاحتلال، الا ان قانون نظام الشرطة ظل دون تغيير حتى نهاية عام 1946 عندما

كلف القائد الاعلى قسم السلامة العامة بمتابعة موضوع قانون الشرطة. وقد اعد القسم تقريرا الى القائد الاعلى اشار فيه الى ان تغييرات يجب ان تحدث في نظام الشرطة تحت اشراف رئيس القسم لويس فالانتاين Lewis J. Valentine الذي كان يعمل في شرطة ولاية نيويورك، واوسكار اولندر Oscar G. Olander من شرطة ولاية مشيغان، وتكليفهما بوضع دراساتهما حول اعادة تنظيم الشرطة اليابانية (40).

مع مطلع عام 1947، وضع فالانتاين تقريره الذي اوصى فيه ان تكون قوات الشرطة مستقلة عن الحكومة ، وان تكون على غرار شرطة ولاية نيويورك، من خلال تأسيس مديرية شرطة في كل مدينة يكون سكانها اكثر من خمسين الف مواطن، وتكون قوة الشرطة مسؤولة من مدير تنفيذي محلي يتم اختياره بالانتخاب (41).

اما اولندر فاهتم بالمناطق الريفية والبعيدة عن المراكز الحضرية، وأوصى بتأسيس نظام شرطة خاص للمناطق الريفية البعيدة والمدن التي يقل سكانها عن خمسين الف نسمة، وتكون بإدارة رئيس معين يعمل تحت اشراف مسؤول حكومي منتخب (42).

يظهر بوضوح ان الدراستين تؤكدان على ضرورة ان يكون نظام الشرطة لامركزي، ذا طبيعة ثنائية، لن تكون للحكومة أي سيطرة عليه، الا ان الدراستين لم تشيرا او تعالجا موضوع العلاقة بين سلطات الشرطة مع بعضها البعض، او مع الدوائر الحكومية الاخرى.

طلبت سلطة الاحتلال من الحكومة اليابانية اعداد مشروع قانون الشرطة في ضوء توصيات فالانتاين واولندر، فقدمت الحكومة مسودة مشروعها، الا انها ضمنت المشروع فقرة اكدت فيها على ادارة الشرطة بنوعيها المحلي والريفي من خلال ادارة مركزية يكون للحكومة اليابانية دور فاعل فيها، واقترحت المسودة ايضا زيادة عدد منتسبي الشرطة من 93.935 الى 125.000 (43).

اعترضت سلطة الاحتلال على مسودة مشروع قانون الشرطة، والى المبادئ المستندة إليها، وأوصت بإعادة اعداد مشروع القانون في ضوء المبادئ والملاحظات التالية (44):

- يهدف الحلفاء منع اليابان وأي شكل من اشكال الحكومات في المستقبل اعادة تنظيم الامة اليابانية وتوجيهها باتجاه الغزو والعدوان. وعلى أي قانون يوضع لتنظيم عمل الشرطة ان ياخذ بنظر الاعتبار توفير الشروط الضرورية لدمقرطة اليابان، وتتضمن هذه الشروط ازالة القيود على الحريات السياسية والمدنية، واحترام حقوق الانسان الاساسية، وتشجيع ودعم الميول السياسية التحررية، واصلاح القانونيين والعاملين في مجال القضاء، والشرطة، وتعديل الميول الاستبدادية والاقطاعية للحكومة، وتشجيع المسؤولية المحلية للحكومات المحلية،

وإزالة كل العقبات امام احياء وتقوية الميول الديمقراطية في صفوف الشعب الياباني.

- التأكيد على الديمقراطية، فيمنع قيام أي حكومة مركزية ذات حكم مطلق، ويجب الفرز وتحديد المطلوب بوضوح دولة لخدمة المواطن او مواطن لخدمة الدولة.
- الولايات المتحدة بلد لا يقوم على تقاليد اقطاعية او عسكرية، طور فيه نظام حكم ديمقراطي بسرعة، لانه لم يواجه معارضة من التقاليد او العادات الموجهة ضد الديمقراطية. وحتى يمكن انشاء نظام مشابه في اليابان لما موجود في الولايات المتحدة، يجب تدمير الانماط القديمة وتشجيع الانماط الجديدة، وبالنتيجة لابد من تحطيم التجمعات المتماسكة ذات القوة المركزية كانت سياسية او عسكرية او صناعية او زراعية او دينية، وتخليص المواطنين من عبوديتهم للحكومة المركزية.
- من المعروف في اليابان وحتى في عدد من الدول الأوربية غير الديمقراطية ان من يسيطر على الشرطة قد يصبح اكثر قوة حتى من رئيس الحكومة. وهذا ما لا ترغب سلطة الاحتلال في وجوده في اليابان.
- يمكن ايجاد بعض وكالات الشرطة المتخصصة مثل شرطة سكك الحديد وشرطة حراسات، ويمكن معالجة هذا الموضوع في نطاق الحكومات المحلية. اما الانواع الاخرى مثل الجندرمة او شرطة توكو اللتان تم حلهما وإلغائهما، فلا يجوز بأي شكل من الاشكال اعادة تشكيلهما او تشكيل منظمات على غرارهما.

توقف السعي الجاد من الأميركيين واليابانيين لتشريع قانون الشرطة في المدة المحصورة بين تشريع الدستور الياباني الجديد من 3 تشرين الثاني 1946 وحتى دخوله حيز التنفيذ في 3 أيار 1947، وذلك بسبب رغبة الأميركيين في ان يكون القانون في ظل الدستور الجديد، فضلا عن ان الحالة السياسية لم تكن مناسبة للتفكير في موضوع الشرطة، فالوزراء واعضاء الدايت لم يكونوا مشغولين في الحملات الانتخابية استعدادا لانتخابات نيسان 1947 والمفاوضات الطويلة لتشكيل حكومة جديدة، لكنهم كانوا ايضا مشغولين على نطاق واسع في تهيئة الظروف المناسبة لتنفيذ الدستور الجديد في 3 ايار 1947 (45).

في غضون ذلك وتحديدا في 3 ايار 1947 دخل الدستور الياباني الجديد – الذي صاغه الأميركيون وفرضوه على اليابانيين- حيز التنفيذ، وقد تضمن الدستور نقلة نوعية في النظام السياسي الياباني، من حيث تضمنه ضمانات لحقوق الانسان والحريات الفردية، فضلا عن فصله بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، وتحريمه بناء أي قوة عسكرية وتنازل اليابان عن حقها في اعلان الحرب. وبقدر تعلق الامر بالشرطة فيمكن ملاحظة عدد من المواد التي حددت الخطوط العريضة لهذا النظام، اذ جاء في المادة الثالثة عشر " كل المواطنين يجب احترامهم كإفراد. حقهم في الحياة والحرية والسعي لتحقيق السعادة مكفول، الى الحد الذي لا تتعارض مع الصالح العام". وأكدت المادة التاسعة عشر على ان "حرية الفكر

والضمير لايجوز انتهاكها"، وأكدت المادة الثالثة والثلاثين على انه " لا يجوز اعتقال او احتجاز أي فرد الا بموجب امر صادر عن جهات قضائية مختصة ..." واشارت المادة الرابعة والثلاثين الى انه " لا يجوز اعتقال او احتجاز أي شخص من دون معرفته بالتهم الموجهة اليه، او دون توفير محامي له، ولا يجوز ان يعتقل دون سبب كاف ..." ، وأكدت المادة الخامسة والثلاثين على ان " حق جميع الاشخاص ان يكونوا امنين في بيوتهم، وان لا توضع قيود عليهم، ولا يسمح بعمليات التفتيش والضبط الا بناءً على امر صادر لسبب وجيه ... وكل تفتيش يجب ان يكون في ضوء امر قضائي منفصل من جهات قضائية مختصة" ، واكدت المادة السادسة والثلاثين على ان " انزال التعذيب والعقوبات القاسية من جانب أي موظف عمومي، تمنع بشكل مطلق" ، واشارت المادة الثامنة والثلاثين على انه " لا يجوز ارغام احد على الشهادة ضد نفسه، وان أي اعتراف يدلي به تحت الاكراه او التعذيب او التهديد، او بعد الاعتقال المطول لا يجوز قبولها كدليل..." (46).

ان هذه المواد الدستورية تشير بوضوح الى ان سلطة الاحتلال من خلال الدستور الذي فرضته على اليابانيين وضعت من بين جملة منطلقات، منطلقا للنظام القضائي ونظام الشرطة، وصار من غير الممكن لأي قانون للشرطة ان يتجاوز هذه المنطلقات وإلا فانه بذلك سيخرق الدستور.

قدم الأميركيون لقانون الشرطة، بتشريع قانون الحكم المحلي الذاتي للمحافظات اليابانية في 17 نيسان 1947، وانسجاما مع هذا القانون والدستور وتوجيهات القائد الاعلى، صار مفروضا على الحكومة اليابانية ان تشرع نظاما لا مركزيا، وإعادة تنظيم المؤسسات المتعلقة بحماية القانون وإقامة العدالة وفقاً لذلك.

بناء على ما تقدم، وبطلب من رئيس القسم الحكومي، عملت حكومة كاتياما Katayama Tetsu (47) على الاعداد لمشروع قانون للشرطة، فكلف كاتياما في تموز 1947 لجنة وزارية لاعداد نظام جديد للشرطة، وترأس اللجنة يوشو سوزوكي Yoshio Suzuki وزير العدل، وعضوية عدد من الوزراء. وبحلول 26 آب 1947 انجزت اللجنة مشروع القانون بعد نقاش محتدم في الحكومة اليابانية بين الاغلبية الرافضة للامركزية الشرطة والاقلية الموافقة. وقد ارسل كاتياما مشروع القانون الى القائد الاعلى قي 3 ايلول 1947 ، مع رسالة شرح فيها المناقشات التي دارت بين وزراء الحكومة، وتأكيده على رفض اغلبية الوزراء للنظام اللامركزي للشرطة، وأكد انه ينقل الخطة بشكل غير رسمي، وينتظر رأي وتعليق القائد الاعلى على الرسالة ومشروع القانون (48).

لقد تضمن مشروع القانون المقدم من الحكومة، نظاما لا مركزيا لكنه محدود وتدريجي، وتم الاحتفاظ بالعديد من المبادئ التي تتضمن ادارة مركزية، فقد اقترحت الخطة ان تكون الشرطة المحلية مساعدة للشرطة الوطنية، على ان يخضع جهاز الشرطة برمته الى سيطرة مركزية (49).

درس مشروع القانون من موظفي القسم الحكومي في المقر العام، وتوصلوا الى عدد من التوصيات اقرها القائد الاعلى، وأرسلها الى رئيس الوزراء الياباني في 16 ايلول 1947، بوصفها توصيا ت سلطة الاحتلال، اشار فيها الى تفهمه لصعوبة الوصول الى تسوية مقبولة بين وجهتي النظر المتباعدتين في داخل مجلس الوزراء الياباني، الا انه أكد على ضرورة ملاحظة ان الدستور الجديد يشير بوضوح الى ان الثقة والسلطة مستمدة من الشعب، وبذلك فان " مشروع الحكومة لا ينسجم مع روح الدستور ويعرقل نمو الديمقراطية" . وأكد على ان من سمات الدكتاتوريات الاستبدادية الحديثة، مثلما هو الحال في ماضي اليابان، هو تأسيس والإبقاء على بيروقراطية شرطة مركزية قوية برئاسة رئيس تنفيذي خارج متناول السيطرة والمحاسبة الشعبية، فقد كان " السلاح الاقوى للزمرة العسكرية في اليابان في العقد الذي سبق الحرب، هو السلطة المطلقة للحكومة الوطنية على الشرطة العسكرية وشرطة الفكر ... فمن خلال اجهزة الاعلام والشرطة وشبكة التجسس السياسي ، قمعت حرية الكلام والفكر وأهينت كرامة الفرد، فاليابان كانت عبارة عن دولة شرطة". وبذلك وجد القائد الاعلى ان نظام الشرطة يجب ان يعاد النظر فيه باتجاه اللامركزية، انسجاما مع الحكم الذاتي المحلي الممنوح للمحافظات في الدستور، فكل محافظة ومدينة يجب ان تكون مسؤولة عن حفظ القانون والنظام ضمن حدودها من خلال شرطتها الخاصة المستقلة عن الحكومة المركزية، وبرئاسة رئيس للشرطة يعين من لجنة مكونة من ثلاث اعضاء مدنيين يعينوا من حاكم المحافظة او رئيس البلدية وبموافقة الجمعية المحلية، ويكون من حق اللجنة إقالة رئيس الشرطة واستبداله متى رأت ذلك، ووفقا للنظام نفسه تتشكل الشرطة الريفية (50).

ضاق مجال المناورة والمساومة امام الحكومة اليابانية، وتقلصت الخيارات المتاحة، وأخذت سلطة الاحتلال تضغط بقوة على حكومة كاتياما لوضع قانون شرطة يلبي مطالبها (51)، وهكذا قدمت الحكومة مشروع قانون جديد للشرطة وفقا للمبادئ التي حددها ماك آرثر، وقد اقر هذا المشروع من الدايت في 7 كانون الاول 1947 ليصبح قانونا، ودخل حيز التنفيذ في 8 آذار 1948 (52).

بموجب هذا القانون أصبح نظام الشرطة اليابانية وفق نظام لا مركزي، وسحبت كل سلطات رئيس الحكومة او وزارة الداخلية على الشرطة، وصار من حق رئيس الحكومة فقط تعيين خمسة اعضاء على ان يوافق عليهم الدايت، ليكونوا اعضاء لجنة السلامة العامة الوطنية في طوكيو لمدة خمس سنوات، ويشترط ان لا يكون احدهم منتميا الى حزب او تجمع سياسي، ومهمة لجنة السلامة العامة هي الإشراف العام على الشرطة المحلية والريفية. وبذلك اصبح هناك نظاما ثنائيا للشرطة، أي هناك نوعان من الشرطة، الاولى محلية للمدن التي يزيد سكانها عن خمسين الف نسمة، وتدار من لجنة مكونة من ثلاث اعضاء مدنيين في كل محافظة، يعينون من حكام المحافظات بموافقة الجمعيات التشريعية فيها، والامر

نفسه ينطبق على الشرطة الريفية . وللتنسيق بين كافة مستويات الشرطة المحلية والريفية تعيين لجنة السلامة الوطنية، مدير عام تكون مهمته التنسيق بينهما، فضلا عن اشرافه على المختبرات الجنائية والانظمة الاحصائية المتعلقة بالجرائم (53).

وحدد القانون وظيفة الشرطة بحماية حياة الاشخاص والملكيات العامة، والكشف والتحقق عن الجرائم، واعتقال المشتبه بهم، وصيانة الامن والسلامة العامة. واعطي رئيس الوزراء الحق في اعلان حالة الطوارئ في كل البلاد او أي جزء منه، وفي هذه الحالة يحق له الادارة الكاملة بشكل مؤقت على كل مستويات الشرطة في اليابان، المحلية والريفية، غير انه يجب ان يصادق الدايت على اعلان الطوارئ خلال عشرين يوما، وخلاف ذلك يكون قانون الطوارئ غير نافذ ويبطل العمل به. ويبدو واضحا ان هذه القيود التي وضعت على سلطة رئيس الوزراء لاعلان حالة الطوارئ هي للوقاية من أي محاولة لرئيس الحكومة للسيطرة على الشرطة وتحويلها أداة بيد حكومة المركز بزعم تواصل حالة الطوارئ (54).

رحب ماك آرثر في 10 آذار 1948 بتطبيق قانون الشرطة الجديد معلنا ان " المؤسسة القديمة لنظام الشرطة انتهت رسميا، وجاء بديلا عنها قوة شرطة محلية وريفية مستقلة" (55).

لقد ظهرت الكثير من المشكلات الفنية عند تطبيق النظام الجديد للشرطة، اذ ان تغير الجذري لنظام الشرطة كان طبيعيا ان ينتج عدد من المشكلات، غير ان ماك ارثر قلل من أهمية هذه المشكلات، ورأى انه من الممكن معالجتها من خلال التعاون والتنسيق الكفء بين الشرطة والشعب، ورأى ان الثمن المدفوع قليل الأهمية امام القضية الأهم وهي " تحويل اليابان من دولة شرطة استبدادية الى دولة ديمقراطية حيث الشرطة تخدم الشعب" (56).

بعد اقرار هذا القانون ، وبعد ان افرغت وزارة الداخلية من كل المهام التي كانت تتولاها، وبطلب من سلطة الاحتلال ألغى الدايت رسمياً في 31 كانون الاول 1947 هذه الوزارة (57).

الموقف الياباني من تغيير نظام الشرطة :

لقد وجد اليابانيين ان نظام الشرطة الجديد يتضمن ضعفا بينا، فسلطة الاحتلال اندفعت نحو دمقرطة نظام الشرطة دون الاخذ بنظر الاعتبار طبيعة التحديات التي تواجه اليابان، وكلما اظهرت الاضطرابات الشيوعية ابعاد جدية، كان يظهر بوضوح عدم كفاءة نظام الشرطة الجديد على نحو متزايد، فعلى سبيل المثال ابلغ عن حالات استولى فيها الشيوعيين في بلدات وقرى صغيرة على مراكز شرطة، وكانت الشرطة الريفية عاجزة عن مواجهة مثل هذه الحالة. وكانت الحالة الاخرى عندما اخذت الاقلية الكورية في مدينة ميناء كوبي kobe بممارسة اعمال شغب في انحاء المدينة كافة، اضطر قائد الجيش الثامن الاميركي الى السفر الى المدينة شخصياً ووضع المدينة تحت الحكم العسكري الاميركي المباشر (58).

لقد كان غير معقولاً بالنسبة لليابانيين ان تستطيع حكومة ادارة البلاد وهي لا تملك أي سلطات على نشاطات الشرطة، ووصف يوشيدا هذا الوضع بانه "امر لايمكن تصديقه"، وقد كان اليابانيين يعترضون على نظام الشرطة على اساس انه لايوجد في أي بلد في العالم ان تسلم السيطرة على الشرطة الى المحافظات والمدن والقرى ضمن حدودها. ورغم ان النظام الذي وضعه الأميركيون قد حاكوا فيه النموذج الاميركي، الا انهم تناسوا ان في الولايات المتحدة الشرطة الاتحادية FBI التي تعمل تحت سلطة الحكومة الاتحادية، والتي تهتم بالقضايا المؤثرة في امن البلاد واستقرارها (59).

واعتقد اليابانيون ان تمويل الشرطة من خلال الحكومات المحلية، لاسيما في حالات البلدات والقرى الصغيرة، سيؤدي الى اقامة علاقات خاصة غير صحية بين الاشخاص المؤثرين ذو النفوذ المالي مع رجال الشرطة، مما يؤثر على نزاهتهم وحياديتهم. ورغم اقتناع اليابانيين ان نظام الشرطة الجديد قد ازال كل اثار وانواع الاشراف الإيديولوجي والسياسي الذي كان قبل نهاية الحرب العالمية الثانية، الا انه ايضا جعل الشرطة ضعيفة جدا واصبحت عائق جدي امام تحقيق الاستقرار في البلاد، وفضلا عن ذلك ان كثير من المحافظات والقرى كانت تجد صعوبة في توفير الاموال لابقاء شرطتهم المحلية الخاصة، وكانوا يشتكون للحكومة في طوكيو من هذا الوضع، فلم يكن هناك أي ارتياح ياباني لهذا النظام الذي تسبب بعدد من المشكلات، ولم يثبت نجاحه، وكانت هناك طلبات من جهات يابانية عدة، تطالب بضرورة تغيير هذا النظام، على اقل تقدير تعديله باتجاه دمج الشرطة الريفية مع الشرطة المحلية التي تكون قريبة منها (60) .

لقد كانت اضطرابات ومشاكل العمال ولاسيما عمال السكك الحديد (61) بدءً من عام 1949 تخدم مثل هذه الطلبات، في حين كان الرأي المخالف لهذه المطالب يزداد تصلبا، بحجة ان اتخاذ خطوات لتغيير نظام الشرطة الجديد يحمل تهديد بالعودة الى الشكل القديم للشرطة السياسية والإيديولوجية، مثل التي كانت موجودة قبل الاستسلام. من جهة اخرى ان المقر العام كانت ايضا تتنازعه وجهتي نظر، فالقسم الحكومي كان يرفض احداث أي تغيير في نظام الشرطة، في حين كان قسم السلامة العامة متعاطف مع طلبات التعديل، لاسيما دمج المراكز الصغيرة، الا ان نفوذ القسم الحكومي كان اقوى واكثر في المقر العام ، اذ انه كان يعد الاقتراحات المطروحة لتعديل نظام الشرطة القصد منها العودة الى نظام الشرطة السابق (62). وفي ظل هذا التنازع بين القسم الحكومي وقسم السلامة العامة في المقر العام، وجدت الحكومة اليابانية انه من الصعب تقديم اقتراحاتهم الى المقر لتعديل او تغيير قانون الشرطة (63).

تراجع الاحتلال عن أجراءته تجاه الشرطة :

شهد عام 1948 تحولاً واضحاً في سياسة الاحتلال الأميركي في اليابان، إلى بناء اليابان وإنعاش اقتصادها. لقد وقفت وراء هذا التحول مجموعة من الأسباب،

تضافرت لتشكل ضغطاً متصاعداً على الولايات المتحدة لتغيير سياستها في اليابان، وتبني سياسة تهدف إلى إعادة إدخال اليابان إلى المجتمع الدولي، عضواً فاعلاً فيه، وان تصبح حليفا استراتيجياً للولايات المتحدة في الشرق الاقصى.

وقد كانت اهم أسباب التحول، تتمثل بتغير الأوضاع الإقليمية في الشرق الأقصى والعالم. نتيجة نمو التوتر بين الشرق ممثلاً في الاتحاد السوفيتي ذي الأيديولوجية الشيوعية والدول الحليفة له، والغرب المتمثل في الولايات المتحدة ذات الإيديولوجية الرأسمالية والدول الحليفة لها. ففي أوربا كانت الأوضاع تتدهور بسرعة، إذ تمكن الاتحاد السوفيتي من تحقيق نجاحات مهمة في أوربا الشرقية التي صارت عملياً تابعة له في عام 1948 (64). وقد أدى تدهور هذا إلى التهديد باندلاع حرب عالمية ثالثة (65). وفي الشرق الأقصى، كان الشيوعيون بقيادة ماوتسي تونغ، يفرضون سيطرتهم على شمال الصين في 1948، في الوقت الذي كانت فيه القوات الحكومية تفقد سيطرتها باضطراد على الاراضي الصينية لصالح الشيوعيين (66).

بناء على ما تقدم، فان حدة التنافس وتصاعدها بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي فرضت طابعها على مجمل العلاقات الدولية، وان الرؤية الأميركية للسلام والتعاون الدولي، مثلما دعا لها الرئيس الأميركي الأسبق ودرو ولسون(Thomas Woodrow Wilson) (67)، أخذت بالتواري، وحلت محلها ما دعاه الصحفي الأميركي والتر ليبمان (Walter Lippmann) بـ(الحرب الباردة) (68).

ونتيجة لذلك انعطفت سياسة الاحتلال الاميركي وأهدافه من معاقبة اليابان وإضعافها وتكبيلها وإفقارها، وحرمانها من أي قدرة على النهوض مجدداً لتستعيد مكانتها في الشرق الأقصى وتصبح منافساً للولايات المتحدة في المحيط الهادئ ومنطقة الشرق الأقصى، إلى سعي أميركي حثيث للتخلي عن معظم إجراءات الاحتلال التي اتخذت في المدة المحصورة بين عامي 1945-1948، التي كانت تصب في اتجاه تدمير البنية التحتية للدولة اليابانية وإشاعة الفوضى وعدم الاستقرار، الى العمل بسرعة وفعالية على دعم اليابان لاستعادة عافيتها، لتهيئتها ان تكون شريكاً وحليفاً للولايات المتحدة في الصراع الواسع النطاق الذي بدأت الولايات المتحدة خوضه مع الاتحاد السوفيتي.

بدأت الانعطافة في السياسة الاميركية مع زيارة جورج كينان George (F. Kennan) (69) رئيس دائرة التخطيط السياسي Policy Planning Staff (PPS) في وزارة الخارجية في نهاية شهر شباط 1948، صاحب (سياسة الاحتواء) (70) Containment Policy. وكان هدف كينان تحقيق الاستقرار السياسي في اليابان، وتمكينها من الاعتماد على نفسها بعد معاهدة السلام وانتهاء الاحتلال. ويمكن القول إنه أراد إيجاد تعريف للسياسة الأميركية في اليابان يأخذ في نظر الاعتبار تغير الأوضاع الدولية (71).

بعد ان اطلع كينان على على الاوضاع في اليابان والتقى بماك ارثر ويوشيدا، رفع تقريرا لوزارة الخارجية طلب فيه اجراء تغيير شامل في السياسة الاميركية في اليابان، وفيما يتعلق بالشرطة ابدى كينان قلقه من القوة الضعيفة للشرطة اليابانية، المفتقرة الى المركزية، واوصى باعادة تنظيمها الى اساس مركزي، وانشاء قوة فعالة لخفر السواحل (72). الا ان ماك ارثر اعترض على توسيع قوة الشرطة، وراى ان ذلك يمكن ان يؤدي الى اثارة الحلفاء، الامر الذي سيؤدي الى مواجهة الولايات المتحدة لردود فعل دولية لايمكن توقعها (73).

لم تلق اعتراضات وتحذيرات ماك ارثر قبولا في وزارتي الخارجية والدفاع، الامر الذي لم يؤدي الى اجراء أي تغيرات جوهرية على توصيات كينان (74). وقد صادق مجلس الامن القومي على تقرير كينان في 24 ايلول 1948 (75)، وأوصى الرئيس الاميركي هاري ترومان بالتصديق عليه، الذي اعتمده بالمصادقة عليه في 9 تشرين الاول 1948 (76)، ليصبح هذا التقرير الذي عرف بقرار(2/13) (77) هو السياسة الاميركية الرسمية الجديدة في اليابان، التي كشفت بشكل واضح ان اليابان " اصبحت نقطة الارتكاز الاساسية في السياسة الاميركية في شرق اسيا" (78).

بعد ستة اشهر من تصديق الرئيس ترومان على قرار (2/13) اعدت وزارة الخارجية في 2 أيار 1949 تقريراً داخلياً قيمت فيه تطبيق ماك آرثر للقرار ، فأعطى التقرير علامات منخفضة لاداء ماك آرثر، ورأى انه لم يستجب بصورة ايجابية للقرار، ففيما يتعلق بالشرطة فانه لم يتخذ أي خطوات لتوسيع جهاز الشرطة او تنسيق عملياته في مختلف انحاء اليابان، وظل جهاز الشرطة ضعيفا ودون فاعلية (79). الامر الذي ادى الى زيادة ضغوط الحكومة الاميركية على ماك ارثر، الذي اضطر الى ابداء بعض المرونة، فاحدث تغيير طفيف في موقفه من الشرطة، اذ سمح بتزويدهم بكميات اكثر من الاسلحة الخفيفة، الا انه رفض اجراء أي تعديلات على قانون الشرطة او زيادة اعداد المنتسبين او توسيع عمليات التنسيق والتعاون بين مستويات الشرطة (80).

وقد شهد عام 1950 زيادة زخم الاندفاع الاميركي في الانعطاف بسياسة احتلال اليابان، وذلك مع اندلاع الحرب الكورية (81) في 25 حزيران 1950، التي كانت النزاع المسلح الاول في الشرق الاقصى بعد الحرب العالمية الثانية. وكانت كوريا الشمالية مدعومة من الاتحاد السوفيتي والصين الشعبية، في حين كانت كوريا الجنوبية مدعومة من الولايات المتحدة، التي تمكنت من استصدار قرار من مجلس الامن الدولي بتشكيل قوات أممية بقيادة الولايات المتحدة للدفاع عن كوريا الجنوبية، الامر الذي ترتب عليه ان ترسل اعداد كبيرة من القوات الاميركية الموجودة في اليابان الى كوريا، وهذا ما دفع ماك آرثر الى الطلب في 8 تموز 1950 من يوشيدا البدء بعملية تسليح محدودة لليابان، من خلال دمج الشرطة المحلية مع تشكيل جديد لاحتياطي الشرطة الوطنية يشكل بسرعة ويضم

75.000، مع تشكيل قوة بحرية باسم خفر السواحل من ثمانية آلاف رجل. وقد أشار ماك آرثر إلى ان تطوير هذه القوات ليس له علاقة بالحرب الكورية، وإنما يتعلق بصيانة الأمن الداخلي وحماية السواحل اليابانية (82).

أبدى يوشيدا موافقته على هذا التوجيه، مع التأكيد على ان هذه العملية تدخل في نطاق تطوير قوة الشرطة، ويجب ان لا تعد بأي شكل من الأشكال موافقة يابانية على تشكيل جيش. وانه لسد الثغرة الأمنية الناتجة عن نقل الجنود الأميركيين للقتال في كوريا (83). وقد اجتمع يوشيدا مع ماك آرثر في 11 تموز وكان اجتماعهما الأول بعد اندلاع الحرب الكورية، وخصص لمناقشة تطوير الشرطة، وتبع هذا الاجتماع اجتماعات أخرى مع رئيس القسم الحكومي الجنرال ويتني الذي أشار إلى ان الشرطة الحالية يجب ان تكون منفصلة عملياً عن قوة الشرطة الاحتياطية المزمع تشكيلها، وستكون تحت سيطرة رئيس الوزراء بشكل مباشر، ولن تخضع للقيود التشريعية الحالية، لذا يجب ان لا يصدر أي تشريع او قانون لتشكيلها (84).

لقد حاول المقر العام إخفاء الطبيعة العسكرية للقوة الجديدة، لكن الضباط الأميركيين الذين يعملون على المشروع أوضحوا بان قوة الشرطة الاحتياطية كانت تنظم بشكل عسكري، إذ كانت تمتلك أسلحة ثقيلة مثل الدبابات، وكانت تدريباتها استعدادية لحالات قتال أكثر من العنف والاضطرابات المدنية " فقد كانت قوة جيش جنيني". وهذا ما أكد عليه رئيس أركان الجيش الأميركي الذي زار اليابان في منتصف تموز 1950 عندما اخبر البنتاغون "ان ماك آرثر يخطط لتطوير قوة محلية شبه عسكرية في اليابان" (85).

في حين أشار يوشيدا في مذكراته إلى انه اخبر الدايت ان القوة الجديدة "ليس لها أي علاقة بأي شكل من الأشكال بإعادة التسلح" (86). ومع ذلك فأن هذه النقطة صارت محل نقاش على نحو متزايد، في الوقت الذي ظل يوشيدا مصراً على ان قوة احتياطي الشرطة لا تملك إمكانية الحرب، ولا تعن إعادة التسلح. وبسبب التشويش وعدم الوضوح حول طبيعة هذه القوة الجديدة، لم يلتئم أي تحالف ياباني لمعارضة قيامها (87).

وبناءً على طلب ماك آرثر في 24 تموز 1950 من وزارة الدفاع تسليح القوة اليابانية الجديدة، استجاب البنتاغون إلى هذا الطلب، ووجه بتزويد القوة الجديدة بكل ما تتطلبه من أسلحة (88). وقد اكتمل تشكل احتياطي الشرطة الوطنية في 10 آب 1950، أي بعد شهر واحد فقط من طلب ماك آرثر بتشكيله (89)، وقد ضمت قوة احتياطي الشرطة عدد من العسكريين السابقين، لاسيما الضباط الكبار، إذ أعيد من المطهرين سابقا 10.094 إلى الخدمة في هذه القوة الجديدة. واتخذت هذه القوة من الثكنات والمراكز المستخدمة سابقاً من القوات الأميركية والجيش الياباني السابق، مراكز لها (90).

لقد اشر تشكيل قوة احتياط الشرطة حقيقة ضعف نظام الشرطة، وعدم كفاءة وحدات الشرطة المستقلة ذاتيا، واستحالة استخدام الشرطة على نطاق وطني. الامر الذي جعل المقر العام اكثر مرونة امام مقترحات تعديل نظام الشرطة، ففي نهاية عام 1951 توصلت الحكومة اليابانية مع المقر العام الى حل توفيقي صار بموجبه يمكن للمحافظات اليابانية الغاء استقلالية شرطتهم من خلال استفتاء محلي في كل محافظة، وإحالة السيطرة على الشرطة المحلية الى الشرطة الوطنية ، وقبل الموافقة على هذا التعديل كان هناك (1.400) وحدة شرطة مستقلة في المحافظات والقرى، وبقي منها بعد نفاذ التعديل بحلول عام 1954 (127) وحدة فقط (91).

وبعد انتهاء الاحتلال بتوقيع معاهدة سان فرانسيسكو للسلام عام 1952 (92)، والاتفاقية الامنية بين الولايات المتحدة واليابان في نفس التاريخ (93)، اتجهت الحكومة الى وضع قانون جديد للشرطة، وقد اكتمل العمل على هذا القانون في عام 1953 ، وقدم الى الدايت للمصادقة عليه الا ان حل الدايت في العام نفسه عطل التصديق عليه، واعيد تقديمه بعد اجراء الانتخابات الى الدايت الجديد الذي صادق عليه في 8 حزيران 1954 ، فالغي بموجبه النظام الثنائي اللامركزي للشرطة، واعيد توحيد سلطات القيادة والتعيين، وابقي على لجنة السلامة العامة التي ظل حقها ساريا في تعيين مدير الشرطة، غير انها اصبحت توجه حكوميا من خلال تعيين وزير دولة لرئاسة اللجنة. وقد شنت المعارضة هجوما عنيفا على القانون بوصفه قانون رجعي يراد به احياء دولة الشرطة قبل الحرب (94)، الا ان النظام اثبت نجاعته باستمراره الى الوقت الراهن (95).

يظهر واضحا مما تقدم، ان مؤسسة الشرطة اليابانية التي كانت قبل احتلال اليابان احد اهم وسائل الدولة لفرض إيديولوجيتها العسكرية التوسعية على الشعب الياباني، من خلال الدور الواسع للشرطة في المجتمع الياباني مما مكنها من فرض سيطرتها على الجماهير اليابانية وقمع كل ما قد يتعارض مع فكر الدولة، فضلا عن دورها التقليدي في صيانة الامن والنظام والقانون، كانت احد اهم المؤسسات التي استهدفها الاحتلال الأميركي بغية اضعافها وتهميش دورها تحت شعار دمقرطتها دون الالتفات الى الشروط الواجب توفرها في اليابان لهذا التحول، ففرض نظاما مستوردا من الانظمة الاميركية، لا ينسجم مع طبيعة المجتمع الياباني وتطوره التاريخي، وكان يرمي من ذلك الى اضعاف سيطرة الحكومة على جهاز الشرطة، واضعاف الشرطة نفسها، لإثارة الاضطرابات والفوضى في اليابان، وتفكيك اواصر تماسكه وتراصه، حتى لا تتمكن اليابان من النهوض مرة اخرى لتشكل خطرا على المصالح الاميركية في الشرق الاقصى. كما انه كان يهدف الى وضع الاسس والمرتكزات لاي حركة انفصالية في اليابان، والتلويح بدعم وتشجيع الولايات المتحدة لأي حركة من هذا القبيل، وذلك بتأسيس مؤسسات مستقلة في كل محافظة يابانية، مما يغريها على التفكير بالانفصال والاستقلال بكيان خاص لها خارج اطار الدولة اليابانية. ومن ثم فان القصد من التغييرات التي

استهدفت الشرطة اليابانية لم يكن مصلحة اليابانيين كما كان يدعي المحتلين، بل هو في خدمة مصالح الولايات المتحدة ومن ورائها حلفائها في الشرق الاقصى.

ومما يؤكد على واقعية الاستنتاج السابق ان الولايات المتحدة انعطفت بسياستها في اليابان بعد عام 1948 باثر عوامل داخلية واقليمية ودولية، فبعد ثلاث سنوات من العمل على تفتيت مصادر قوة الدولة اليابانية، اعادت الولايات المتحدة النظر في سياستها، فأخذت بالتراجع عن ما كانت بداته، وابدت مرونة واضحة في سياسة الاحتلال، فصارت هي من تضغط على اليابانيين لاعادة بناء يابان قوية، الامر الذي يستلزم وجود شرطة قوية من بين جملة مستلزماته، الامر الذي فسح المجال امام اليابانيين وبموافقة سلطة الاحتلال على اعادة النظر في قانون الشرطة ومن ثم دورها في المجتمع، وهذا ما جعل القانون الذي وضعه المحتلين ينسف عمليا بالتعديلات التي اجريت عليه عام 1951، مما مهد الى الغائه نهائيا عام 1954، في طريق استكمال مستلزمات اعادة بناء اليابان لتكون حليفا قويا للولايات المتحدة في اطار الحرب الباردة.

الهوامش والتعليقات

(1) هي من اهم الاسر اليابانية التي حكمت اليابان قبل عهد ميجي. للتوسع في دورها ينظر:

George Sansom, A History of Japan 1615-1867, (London, 1978), Pp.3-25.

(2)روي مكريدس، روي مكريدس، مناهج السياسة الخارجية في دول العالم، المكتبة الأهلية، (بيروت، 1961)، ص 441 ؛

Elise K. Tipton, Modern Japan A social and political history, (London, 2003), p. 1-2

(3) ارتبط ظهور هذه الطبقة بالنظام العسكري الإقطاعي ونواتهم الأول ى كانت المسلحون العاملون في خدمة نبيل إقطاعي، وتطورت إلى طبقة تتمتع بامتيازات كثيرة ، مقابل واجب واحد محدد وهو القتال متى استدعى الواجب حتى النصر او الموت ، ولهذه الطبقة قواعد خاصة تعرف بالبوشيدا Bushido ويقصد بها طرائق الفروسية. للتوسع ينظر:

ول ديورانت ، قصة الحضارة، الشرق الأقصى ، اليابان ،ترجمة زكي نجيب محمود ،ج5 ، جامعة الدول العربية،(القاهرة، 1968)، ص 36- 43 ؛

Karl F. Friday , Samurai: Warfare and the State in Early Medieval Japan, (New York, 2003); Stephen Turnbull, Samurai: The World of the Warrior, First Edition, Copyrighted Material, (Oxford, 2003).

(4) Political Reorientation of Japan September 1945 to September 1948, Report of Government Section to Supreme Commander for

the Allied Powers Political Reorientation of Japan, September 1945 to September 1948, U.S. Govt. Print, (Washington,1949).p. 292. (P.R.J.S.S) .

ستذكر هذا الوثيقة لاحقا بمختصرها .

(5) هي بعثة اميركية بقيادة الكومودور ماثيو بيري Matthew C. Berry الذي دخل بسفنه خليج اوراجا Uraga غير ملتزم بالتعليمت اليابانية التي تمنع السفن الغربية من دخوله، وقد طلب بيري مقابلة حاكم اليابان، لتسليمه رسالة من الحكومة تطلب فيها فتح عدد من الموانئ اليابانية امام التجارة الاميركية، وطلب فتح قنصلية لبلاده في اليابان . للتوسع ينظر:

David G. Wittner, Commodore Matthew Perry and the Perry Expedition to Japan, The Rosen Publishing, (New York, 2005);

ميلاد المقريحي، تاريخ آسيا الحديث والمعاصر، شرق آسيا الصين،اليابان،كوريا، منشورات جامعة قارينوس، (بنغازي، 1997) ص194-195.

(6) تضمنت هذه المعاهدة امتيازات تجارية للأميركيين، والموافقة على اقامة علاقات دبلوماسية بين اليابان والولايات المتحدة. للتوسع ينظر:

تشستر ارثر بين، الشرق الأقصى موجز تاريخي ، ترجمة حسين الحوت ، سلسلة الإلف كتاب، إدارة الثقافة ، وزارة التربية والتعليم، (مصر،1958) ص 95-96.

(7) تعني كلمة ميجي الحكم المستنير، وقد أطلق هذا المصطلح على حقبة حكم الإمبراطور موتسوهيتو 1868-1912، وعرف الإمبراطور نفسه فيما بعد باسم ميجي. للتوسع في عهد ميجي ينظر: ميلاد المقريحي، المصدر السابق، ص 201-230 ؛ احمد امير اسماعيل، الحركة الإصلاحية في اليابان 1868-1912، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية التربية (ابن رشد)، 2006.

(8) R.j. Smith, Japanese society, Cambridge university press, (Cambridge, 1983), p.39.

(9) P.R.J.S.S., p.292

(10) Ibid; http://www.fas.org/irp/world/japan/npa.htm

(11) Ibid, pp.292-293; http://en.wikipedia.org/wiki/kempeitai

(12) الدايت هو الاسم الذي يطلق على البرلمان الياباني.

(13) من حالات تدخل الشرطة في الانتخابات، تدخلها السافر في انتخابات عام 1915 لصالح حزب اوكاما ضد حزب السيوكاي، الامر الذي مكن الاول من الفوز ب(153) مقعد في الدايت مقابل (108) مقعد لحزب سيوكاي، الذي كانت له شعبية واسعة انذاك، وبسبب انكشاف انحياز الشرطة في الانتخابات وقيامها بتزوير النتائج استقال وزير الداخلية في عام1916.

J.E. Hunter, the Emergence of Modern Japan,(London,1989), p. 217.;

هشام عبد الرءوف حسن ، تاريخ اليابان الحديث والمعاصر عصري طايشو-شوا، مكتبة الانجلو المصرية،(مصر،2003)ص 43-46.

(14) منشوريا اقليم صيني احتله اليابانيين عام 1931 ، وانشاء دولة تابعة لها باسم دولة منشوكو وبقت تحت سيطرة اليابان حتى نهاية الحرب العالمية الثانية. للتوسع ينظر : عبادي أحمد عبادي القطراني ، موقف الولايات المتحدة الأمريكية من التوسع الياباني في منشوريا 1931-1933، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة البصرة، كلية التربية، 2005.

(15) http://en.wikipedia.org/wiki/kempeitai

(16) E. J. Lewe Van Aduard, Japan from Surrender to Peace, Martinus Nijhoff, (The Hague, 1953), Pp. 34-35.

(17) Report on the Japanese national police system police system, January, 1947, part. 1, section 5, p. 120.

(18) كانت الولايات المتحدة هي المتحكم الفعلي في سياسة الاحتلال، وكانت كل قوات الاحتلال من القوات الاميركية باستثناء فرقة استرالية صغيرة ممثلة للكومنولث البريطاني، في حين ظل الحلفاء على هامش الحث وافتقدوا الى التأثير الفعلي في التخطيط والتنفيذ سياسة الاحتلال في اليابان. للتوسع ينظر : كاظم هيلان محسن، سياسة الاحتلال الأميركي في اليابان 1945-1952، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة البصرة، كلية التربية،2008.

(19) هو الانذار الذي وجهته كل من الولايات المتحدة وبريطانيا والصين الى اليابان من مؤتمر بوتسدام في 26 تموز 1945، ولم يشترك الاتحاد السوفيتي في هذا الانذار لانه لم يكن قد اعلن الحرب على اليابان بعد. للتوسع في الانذار ينظر:

The Berlin (Potsdam) Conference, July 17-August 2, 1945 , in : Francis O. Wilcox, Recent American Foreign Policy Basic Documents 1941-1951, Appleton-Century-Crofts, (New York, 1952), Pp. 23-26.

(20) Ibid.

(21) United States Initial Post-Surrender Policy for Japan, September6, 1945, (Top Secret) in: The Department of State U. S. A. , Occupation of Japan Policy and Progress, Publication 267, Far Eastern Series 17, U.S. Govt. Print. Office, (Washington, 1946), Pp.81-87. (O.J.P.P

(ستذكر هذا الوثيقة لاحقا بمختصرها

(22) Ibid.

(23) E. J. Lewe Van Aduard, Op. Cit., p. 33

(24) دوغلاس ماك آرثر 1880-1964 ولد في اركنساس Arkansas ، من أب كان كولونيلاً ضمن متطوعي ويسكونسن Wisconsin في أثناء الحرب الأهلية الأميركية. دخل المدرسة العسكرية في عام 1899. وبعد تخرجه الأول على دفعته وبمرتبة الشرف عام 1903، أرسل إلى الفلبين في مهمته العسكرية الأولى، وفي الحرب العالمية الأولى 1914-1918، برز ماك آرثر بوصفه أكثر الضباط الشباب الواعدين والطموحين في المؤسسة العسكرية الأميركية. وقد أهلته خدمته في الفلبين للمدة 1922-1925، ليصبح جنرالاً في العام الأخير، وبعد خمس سنوات أصبح رئيس هيئة أركان الجيش الأميركي. وقد عاد ماك آرثر إلى الخدمة في الجيش الأميركي في إثناء الحرب العالمية الثانية، ليتولى قيادة قوات الحلفاء في جنوب غرب المحيط الهادي. وقد أهلته خدمته في منطقة الشرق الأقصى قبل الحرب العالمية الثانية وبعدها، ان يكون ابرز المرشحين لقيادة سلطة الاحتلال في اليابان، لذا عينه ترومان قائداً أعلى لسلطة الحلفاء في 6 أيلول 1945. واعفي من كل مناصبه عام 1951 على اثر خلافه مع الرئيس ترومان حول الحرب الكورية . للتوسع ينظر:

The Columbia Encyclopedia, Sixth Edition, Columbia University Press, 2004, p. 29272; Frank Kellay and Cornelius Ryan, MacArthur Man of Action, (Kansas, 1950), Pp. 60-106; Reports of General MacArthur, Japanese Operations in The Southwest Pacific Area, Vol. Ii, Part I, United States Army, Military History, (Washington, 1966); George M. Hall, The Fifth Star: High Command in an Era of Global War, Praeger Publishers, (Westport, 1994), P. 87.

(25) O.J.P.P., Pp.81-87

(26) Ibid.

(27) Japanese "Bill of Rights" SCAP Directive, October 4, 1945, in: Ibid، Pp. 94-99.

(28) Ibid

(29) شيغيرو يوشيدا: 1878-1967، ابرز شخصية سياسية يابانية في فترة الاحتلال الأميركي لليابان. درس الحقوق في جامعة طوكيو، دخل السلك الدبلوماسي عام 1906، عمل سفيراً لبلاده في ايطاليا والمملكة المتحدة، أحيل على التقاعد عام 1938، سجن لبضعة شهور عام 1945 بسبب معارضته للحرب. بعد احتلال اليابان تقلد رئاسة الوزراء لمدتين الأول ى 1946-1947، والثانية 1948-1954. للتوسع ينظر:

Shigeru Yoshida, The Yoshida Memoirs: The Story of Japan in Crisis, Translated by Kenichi Yoshida, (London, 1961).

(30) ريتشارد كيرنيتز سوثرلند 1893- 1966 ابن سيناتور من غرب فرجينيا،درس الفنون في اكاديمية فيلبس وجامعة يايل، دخل الجيش ضابط احتياط عام 1916 في صنف المدفعية، حول الى الجيش النظامي بعد عام، ورقي الى رتبة كابتن، وخدم في نهاية الحرب العالمية الاولى في اوربا، تخرج من كلية الاركان 1928، انتقل الى الخدمة مع الجنرال ماك ارثر في مكتب المستشار العسكري للحكومة الفلبينية، اصبح جنرالا عام 1941، توفي وهو في الخدمة العسكرية. للتوسع ينظر:
wikipedia.org/wiki/Richard_K._Sutherland

(31) Richard B. Finn, Winners in Peace MacArthur, Yoshida, and Postwar Japan, University of California Press, (California, 1992), Pp. 50-51.
(32) SCAP, History of the Non-Military Activities of the Occupation of Japan, Tokyo, 1950-1951, Monograph 55 (Police and Public Safety), Appendix 2, p. 10.
(ستذكر هذا الوثيقة لاحقا H.N.M.A)بمختصرها
(33) Removal and Exclusion of Undesirable Personnel from Public Office, (SCAPIN 550), January 4, 1946. in: O.J.P.P., Pp .98-111.
(34) Press Release Concerning Purge Directives, January 4, 1946. P.R.J.S.S., p.450-451.
(35) الجنرال كورتني ويتني: 1897-1969، ولد في واشنطن، خدم في الحرب العالمية الأولى، درس القانون في جامعة جورج واشنطن عام 1927، مارس مهنة المحاماة في مانيلا، عاد إلى الخدمة في الجيش عام 1940، عمل تحت قيادة ماك آرثر في الفلبين، وأدار شبكة جاسوسية في عدد من جزر الشرق الأقصى، التحق بماك آرثر في اليابان حيث عينه رئيساً للقسم الحكومي في المقر العام، كان الشخص الثاني بعد ماك آرثر لذا كثيرا ما يوصف بنائبه، استقال من الجيش الأميركي احتجاجاً على قرار ترومان إعفاء ماك آرثر من مناصبه عام1951.
www.wikipedia.org
(36) P.R.J.S.S., Pp.12-14.
(37) انتهت حملة التطهير رسميا في 15 ايار 1948 . وقد وصل العدد الاجمالي للاشخاص الذين شملهم التطهير من القطاعين الحكومي والخاص الى 307.418. للتوسع ينظر:

P.R.J.S.S, Pp. 11-83.
(38) H.N.M.A, p. 11.

(39) Ibid.
(40) P.R.J.S.S, p.293.
(41) Ibid
(42) Ibid
(43) Ibid
(44) Ibid, pp. 294-296.
(45) Ibid, pp.296-297.
(46) Constitution of Japan , in: National Diet Library, No.22-3. (http://www.ndl.go.jp/modern/e/utility/list.html)
(47) كاتياما تيتسو: 1887-1978، سياسي اشتراكي ياباني، أسس الحزب الديمقراطي الاجتماعي عام 1926، إلا ان الحزب قمع من الشرطة، فاشترك كاتياما بتأسيس حزب أخر هو الحزب الاجتماعي عام 1931، إلا ان مصير هذا الحزب لم يختلف عن سابقه، واجبر كاتياما على التقاعد من الخدمة العامة بسبب معارضته غزو منشوريا.
The Columbia Encyclopedia, Op. Cit., p. 25840.
(48) P.R.J.S.S, p.297.
(49) Ibid.
(50) Ibid, p.298.
(51) Richard B. Finn, Op.Cit., p.165.
(52) P.R.J.S.S, p.298.
(53) Ibid
(54) Ibid, p.299.
(55) Ibid
(56) Ibid
(57) Richard B. Finn, Op.Cit., p. 166.
(58) Shigeru Yoshida, The Yoshida Memoirs: The Story of Japan in Crisis, Translated by Kenichi Yoshida, (London, 1961), p. 176.
(59) Ibid, pp. 176-177.
(60) Ibid, p.177.
(61) لقد اتجهت سلطة الاحتلال والحكومة اليابانية بعد سيطرة الشيوعيين على الصين في عام 1949 بالضغط على الشيوعيين اليابانيين، وقد ترافق هذا الضغط مع خطط الحكومة اليابانية التقشفية التي كانت تقوم على تخفيض عدد الموظفين الحكوميين، الامر الذي اثار حفيظة الاتحادات العمالية التي يسيطر عليها الشيوعيين، فخرجوا بمظاهرات كبيرة، وظهرت حوادث تخريب في المرافق

الحكومية، ففي شهر تموز وحده من عام 1949 بلغ عن 1.574 حالة تخريب، وظهرت ايضا حالات غير مألوفة في اليابان ، مثل مقتل رئيس سكك حديد اليابان في حادث غامض ، وكذلك إخراج متعمد لأحد القطارات التي تنقل الركاب عن مساره الامر الذي ادى الى مقتل وجرح عدد كبير من الركاب. للتوسع في هذه الحوادث ينظر:

E. J. Lewe Van Aduard, Op. Cit., p. 147; Richard B. Finn, Op.Cit., pp. 229-230;

(62) Shigeru Yoshida, Op.Cit., p. 197 ; Richard B. Finn, Op.Cit., p. 166.

(63) Shigeru Yoshida, Op.Cit., p. 197.

(64) فرضت القوات السوفيتية في حزيران 1948 حصاراً على المناطق الالمانية التي كانت محتلة من باقي الحلفاء الآخرين من برلين، مما استدعى ان يقوم الحلفاء بجسر جوي لفك الحصار السوفيتي. بينما كانت ايطاليا وفرنسا تعانيان من الاضطرابات التي كان الشيوعيون يقومون بها، فكان الشعور بالقلق وعدم الاستقرار يهيمن على اوربا. للتوسع ينظر:

The United States Note On The Berlin Blockade And Airlift, July6, 1948, in: U.S. Department of State, Department of State Bulletin, Vol. 19, No. 472 , Washington, 18 July 1948, Pp. 85-86; E. J. Lewe Van Aduard , Op. Cit., Pp. 96-97

حسين عبد القادر محي التميمي، السياسة الأمريكية تجاه المانيا 1941-1949، أطروحة دكتوراه غير منشورة جامعة البصرة، ، كلية الآداب، 2007، ص 120-157.

(65) للتوسع في أوضاع اوربا في هذه الحقبة ينظر:

رغد فيصل عبد الوهاب نفاوة، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية اتجاه اوربا الغربية في عهد الرئيس الأمريكي هاري . اس. ترومان 1945-1952دراسة تاريخية سياسية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة البصرة، كلية الآداب، 2005، ص 222-285.

(66) للتوسع في أوضاع الصين في هذه الحقبة ينظر:

Immanuel C. Y. Hsu, The Rise of Modern China, Second Edition, Oxford University press, (New York, 1975), Pp. 747-775;Tetsuya Kataoka, Resistance and Revolution in China, The Communists and the Second United Front, University California press, (California, 1974) ; Edward A. McCord, The Power of the Gun: The Emergence of Modern Chinese Warlordism, University of California Press, (California, 1993); Chang-tai Hung, War and Popular Culture:

Resistance in Modern China, 1937-1945, University of California Press, (California, 1994).

(67) توماس ودرو ولسون: 1856-1924، ولد في ولاية فرجينيا، درس القانون في جامعتها فرجينيا، ثم حصل على شهادة الدكتوراه في التاريخ والسياسة عام 1886 من جامعة جون هوبكنز Johns Hopkins University ، صار بعدها رئيسا لجامعة برنستون، ثم انتخب حاكما لولاية نيوجرسي 1911-1913، ثم رئيسا للولايات المتحدة 1913-1921، وهو الرئيس الثامن والعشرين، وثاني رئيس ديمقراطي يحكم لدورتين متتاليتين(الأول كان اندرو جاكسون)، شهد عهده الحرب العالمية الأولى، حصل على جائزة نوبل للسلام عام1919. للتوسع ينظر: Arthur Link, Wilson, The Road to the White House, Princeton University Press, (Princeton, 1947); John H. Malder, Woodrow Wilson, The Years of Preparation, (Princeton, 1978).

(68) Richard B. Finn, Op. Cit., p.192.

(69) جورج فورست كينان : 1904-2005، ولد في ويسكونسن، التحق بأكاديمية ساينت جون العسكرية، ثم بجامعة برينستون، التحق بالسلك الدبلوماسي عام 1925، تنقل خلالها في عدد من السفارات الأميركية في الدول الأوربية، حتى عام 1947 عندما عين مديرا لقسم التخطيط السياسي في وزارة الخارجية، ثم عين في عام1953 سفيرا في الاتحاد السوفيتي، غير انه أدلى بتصريحات شبه فيها الاتحاد السوفيتي بالمانيا النازية، مما أدى إلى التسبب بأزمة دبلوماسية، استدعي على أثرها إلى واشنطن وأحيل على التقاعد في نهاية العام نفسه. قضى بقية حياته يعمل في مؤسسة الدراسات المتقدمة ، اصدر خلالها عدد من المؤلفات السياسية.

www.wikipedia.org

(70) سياسة الاحتواء: هي السياسة التي صممها جورج كينان، والتي تقوم على اتخاذ الولايات المتحدة جميع الإجراءات والخطوات الممكنة لمنع انتشار الشيوعية في الدول غير الشيوعية، أي ما معناه احتواء الشيوعية ضمن حدودها. للتوسع ينظر:

U.S. Department of State, Papers Relating to the Foreign Relations of the United States, 1946, vol. 6 , DC: Government Printing Office, (Washington, 1969), Pp. 697-709; John A. Garraty, The American Nation, A History of the United States, Forth Edition, (New York, 1979), Pp. 710-717;

جورج ف. كينان، الدبلوماسية الأميركية، ترجمة عبد الإله الملاح، ط 1، دار دمشق، (دمشق، 1988)، ص 116-118.

(71) Richard B. Finn, Op. Cit., p.192; Noriko Yokoi, Japan's Economic Recovery and Anglo-Japanese Relations 1948-1962, Routledge Curzon, (Tokyo, 2003), p. 17.
(72) Report by the Director of the Policy Planning staff (Kennan), March 25,1948, Top Secret, 1948, in: F.R.U.S., Vol. VI, Pp. 691-705.
(73) Telegram from General of the Army Douglas MacArthur to the under secretary of the Army (Draper), Top Secret Priority, June 12, 1948, in: F.R.U.S., Vol. VI, Pp. 820-824.
(74) Memorandum by Mr. George H. Butter of the under Secretary of State and the under Secretary of State (Lovett), Top Secret, May 26, 1948, in: F.R.U.S., Vol. VI, Pp.775-785.
(75) Note by the NSC Acting Executive Secretary (Lay) to the National Secretary Council, (NSC 13/1), Top Secret, September 24, 1948, in: Ibid, p. 853.
(76) Note by the NSC Executive Secretary (Souers) to the President Truman, (NSC 13/2), Top Secret, October 7, 1948, in Ibid, Pp.857-862.
(77) نسبة الى رقم القرار.
(78) Howard B. Schonberger , Op. Cit., p. 77, 165.
(79) Memorandum by Mr. Robert A. Fearey, of the Division of Northeast Asian affairs to Mr. John P. Davies, of the Policy Planning staff , Top Secret, May 2, 1949, in: F.R.U.S., Vol. VII, Pp.724-727.
(80) Airgram from the Acting Political adviser in Japan (Sebald) to the Secretary of State, Secret, November 22, 1948, in: F.R.U.S., Vol. VI, Pp. 808-899.
(81) للتوسع في الحرب الكورية ينظر:
Matthew B. Ridgway, The Korean War, (New York, 1967); Bevin Alexander, The First War Last, 3 edition, Hippocrene Books, (New York, 1993); James Holmes, Zero-Sum Game: Armistice Negotiations in Korea, 1951-1953, M.A. Unpublished, Tufts University,(Boston, N.D);
محمود شاكر حميد،الولايات المتحدة والحرب الكورية 1950-1953، جامعة البصرة، كلية التربية، 1998 .
(82) Shigeru Yoshida, Op. Cit., p.182.
(83)Ibid.

(84) Richard B. Finn, Op. Cit., Pp. 263-264.
(85)Ibid, p. 264.
(86) Shigeru Yoshida, Op. Cit., Pp.182-183.
(87) Richard B. Finn, Op. Cit., p. 264.
(88)Memorandum of Conversation, by the Director of the Office of Northeast Asian Affairs (Allison), Secret, [Subject: Japanese Police Establishment], July 24, 1950, in: F.R.U.S., Vol. Vi, Pp. 1250-1254.
(89) Shigeru Yoshida, Op. Cit., p.183.
(90)Ibid., p. 266.
(91) Ibid, p. 80.
(92) هي معاهدة السلام مع اليابان، وقعت بين 49 دولة من الحلفاء واليابان، في دار الاوبرا في سان فرانسيسكو، وقد انهت هذه المعاهدة حالة الحرب بين الطرفين، وانتهى الاحتلال رسميا بموجبها. للتوسع ينظر:
Treaty of Peace with Japan, September 8, 1951, in: Jussi M. Hanhimak and Odd Arne Westad (eds.), The Cold War: A History in Documents and Eyewitness Accounts, Oxford University Press, (New York, 2004), Pp. 159-161.
(93) هي الاتفاقية التي حددت طبيعة العلاقات بين الولايات المتحدة واليابان وبموجبها سمح لقوات الولايات المتحدة في اليابان حيث حصلت على قواعد ثابتة في اوكيناوا، وقد جددت هذه المعاهدة عام 1960 ولا زالت هذه القواعد موجودة الى الوقت الراهن. للتوسع ينظر:
The U.S.-Japan Security Treaty, September 8, 1951,in: Edwin O. Reischauer, Japan and America Today: A Symposium Based on a Conference on Japanese-American Relations Held at Honolulu under the Auspices of the Institute of Pacific Relations of Hawaii, Stanford University Press, (Stanford, 1953), p. 43.
(94) Shigeru Yoshida, Op. Cit., p.181.
(95) http://www.fas.org/irp/world/japan/npa.htm